إضراب النفط
بين المطالب العمالية ..والمصلحة الوطنية

«اتحاد البترول»: الإضراب مشروع.. ومستمرون

إضراب النفط يدخل يومه الثالث وسط حضور عمالي كبير في الصباح والمساء (احمد علي ـ محمد هاشم)

أسامة ابوالسعود ـ أحمد مغربي

أعلن اتحاد عمال البترول والبتروكيماويات عن ان الإضراب مستمر ومشروع، وقال بيان الاتحاد بشأن الرد على بيان مجلس الوزراء بأنه تلقى البيان الصادر من مجلس الوزراء امس وما تضمنه حول اضراب عمال القطاع النفطي، والذي حمل بين سطوره تهديد العمال لممارستهم حق الاضراب، وحول ذلك نورد التالي:

● التأكيد على مشروعية الاضراب وفقا لما استقرت عليه القواعد القانونية والتي سبق ان اشرنا اليها في بياناتنا السابقة، فضلا عن الحماية التي اسبغتها النصوص القانونية عليكم حال مطالبتكم بالحفاظ على حقوقكم المقررة لكم بموجب القوانين ذات الصلة او المكتسبة بموجب عقودكم او اللوائح الادارية للشركات او ما ورد به اتفاقية ثنائية او ما صدر بالأحكام القضائية.

● اما بخصوص التهديد باتخاذ اجراءات لمعاقبة المضربين فنقول:

1ـ ان المادة 46 من القانون 2010/6 حظرت انهاء خدمة العامل دون مبرر او بسبب نشاطه النقابي او عند المطالبة بحقوقه وفقا لاحكام القانون.

2ـ ان اتخاذ اي اجراءات ضد المضربين بإدعاء الغياب هي اجراءات لا سند لها من الواقع او القانون، وان تواجدكم في مقار الاضراب المحددة، هو اثبات لحضوركم، وهناك سوابق في الاضراب اعترفت بها وزارة الشؤون ومؤسسة البترول الكويتية بأن ايام الاضراب لا تعتبر ايام غياب ولا يجوز خصمها، حسب ما ورد في كتاب العضو المنتدب للشؤون الادارية والتدريب في مؤسسة البترول الكويتية.

3ـ عدم مشروعية توقيع اي جزاء او عقوبة وذلك تنفيذا لحكم المادة 37 من قانون 2010/6 في شأن العمل بالقطاع الاهلي التي نصت على (لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد ابلاغه كتابة بما هو منسوب اليه، وسماع اقواله وتحقيق دفاعه واثبات ذلك في محضر يودع في ملفه الخاص ويجب ابلاغ العامل كتابة بما وقع عليه من جزاءات، ونوعها ومقدارها واسباب توقيعها..).

وقال بيان الاتحاد ان مثل هذه التهديدات لا مكان لها من الوجود في بلد تحكمه القوانين وان الجميع تحت مظلتها بعد صدورها، ونؤكد ان اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات، سوف يتخذ كافة الاجراءات تجاه اي ظلم يقع على العامل، وضد اي مسؤول يخالف نصوص القانون.

واختتم البيان ان صمودكم وثباتكم وصلابتكم دليل على قوة موقفكم في الدفاع عن حقوقكم وحق مستقبل عمال القطاع، متمنين منكم الا تتزعزع ثقتكم بقضيتكم المشروعة.

وقال رئيس الاتحاد سيف القحطاني أن هناك مساع للحل ومبادرات عديدة ولكن لا توجد ردود ايجابية من قبل مؤسسة البترول.

وحذر القحطاني خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده الاتحاد مساء أمس المسؤولين في مؤسسة البترول والشركات التابعة من تشغيل المنشآت غير الآمن. وأعلن عن استعداد الاتحاد لعقد مناظرة مع وزير النفط.

واشار إلى أن أعداد المضربين في ازدياد خلال اليوم الثالث من الاضراب مبينا أن الاتحاد تواصل مع منظمات عمالية دولية ورفعنا كتباً عن التهديدات التي تواجه العمال.

واشار إلى إن الإضراب حق شرعي وقانوني ودولي وليس مجرما، وان العمال يحضرون صباحا ومساء حسب ورديات العمل للتسجيل في الكشوفات، موضحا أن أبواب الاتحاد مفتوحة للتفاوض، ومشيرا إلى أن نقل الصورة الحقيقية للإضراب لم يتم بالطريقة الصحيحة.

من جانبه، قال سكرتير اتحاد البترول وصناعة التبروكيماويات حازم العنزي: إن مبادرات التي اتخذتها مؤسسة البترول لترشيد الإنفاق مست الرواتب الأساسية للعاملين، بالإضافة الى 11 مبادرة انتقصت من الامتيازات الوظيفية، مشيرا الى أن إلغاء الزيادة السنوية للعاملين هي انتقاص من رواتبهم، بالإضافة إلى أن المساس بالدرجة الشخصية تؤدي إلى حالة من الجمود الوظيفي للعامل.

وبين العنزي أن وجود أكثر من 10 آلاف عامل في الإضراب يؤكد مدى صلابة موقفهم في مواجهة قرارات مؤسسة البترول، مشددا على أن المضربين يدافعون على حقوقهم المكتسبة، قائلا: «إضرابنا سلمي لا يحمل أي توجه سياسي ولا يدعم أي تيار سياسي، حيث ياتي هذا الإضراب لحفظ الحقوق وليس للمطالبات».

واوضح ان الكلام الذي يتناقله قيادات المؤسسة بانهم لم يمسوا رواتب عمال القطاع النفطي غير صحيح، حيث انهم مسوا الرواتب بشكل مباشر، قائلا: «حاولنا ان نفهم قيادات المؤسسة بأن الإجراءات التي تم اتخاذها تمس رواتب العمال بشكل مباشر، ولكنهم ينقلون للقيادة السياسية ان ما يقومون به لا يمس الرواتب وهذا شيء عار عن الصحة».

مساعٍ للحل ومبادرات عديدة ولا توجد ردود إيجابية من «البترول»

نحذّر المسؤولين من تشغيل المنشآت غير الآمن

مستعدون لمناظرة وزير النفط.. وأعداد المضربين في ازدياد

تواصلنا مع منظمات عمالية دولية ورفعنا كتباً عن التهديدات التي تواجه العمال

سيف القحطاني خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده الاتحاد مساء أمس

متابعة من العمال المضربين خلال المؤتمر

سيف القحطاني ورؤساء النقابات النفطية يرحبون بالنائب د.عبدالله الطريجي

النائب ماضي الهاجري مع رئيس نقابة البترول الوطنية محمد فالح الهاجري

الصبيح: الكويت لن تتخذ أي خطوة غير قانونية في مواجهة الإضراب

بشرى شعبان

اكدت وزيرة الشؤون ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ان الكويت لن تتخذ أي خطوة غير قانونية لمواجهة إضراب النفط، مشيرة الى ان هناك لجنة تضم في عضويتها فرقا قانونية من مجلس الوزراء والفتوى والتشريع والهيئة العامة للقوى العاملة وان هذه اللجنة لن تتخذ أي قرار إلا اذا تأكدت من انه قانوني بنسبة 100٪. وكشفت الصبيح ان الكويت وان وقعت على اتفاقيات دولية بشأن النقابات الا انها تحفظت على حق الإضراب.

هذا وحصلت «الانباء» على نص المادة الثامنة من الاتفاقية الدولية الخاصة في الإضرابات وفيما يلي نص المادة:

1ـ تتعهد الدول الاطراف في هذا العهد بكفالة ما يلي:

أ) حق كل شخص في تكوين النقابات بالاشتراك مع آخرين وفي الانضمام الى النقابة التي يختارها، دونما قيد سوى قواعد المنظمة المعنية، على قصد تعزيز مصالحه الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها، ولا يجوز اخضاع ممارسة هذا الحق لأي قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديموقراطي، لصيانة الامن القومي او النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

ب) حق النقابات في انشاء اتحادات أو اتحادات حلافية قومية، وحق هذه الاتحادات في تكوين منظمات نقابية دولية أو الانضمام اليها.

ج) حق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية، دونما قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديموقراطي، لصيانة الامن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

د) حق الإضراب، شريطة ممارسته وفقا لقوانين البلد المعني.

2ـ لا تحول هذه المادة دون اخضاع افراد القوات المسلحة أو رجال الشرطة أو موظفي الادارات الحكومية لقيود قانونية على ممارستهم لهذه الحقوق.

3ـ ليس في هذه المادة أي حكم يجيز للدول الاطراف في اتفاقية منظمة العمل الدولية المعقودة 1948 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي اتخاذ تدابير تشريعية.

الدويش ناصحاً: لا يتوجب عليكم الإضراب في هذه الظروف الاقتصادية

أبدى الشيخ فيصل الدويش استغرابه الشديد من تزامن قضيتين تضران بالوطن والمواطنين وهما الإضراب النفطي ورفع الدعم عن الكهرباء والماء، ووجه الدويش نصيحة للعاملين المضربين من شركات البترول بأنه لا يتوجب عليهم فعل ذلك في هذه الظروف الاقتصادية وانحدار أسعار النفط ومشتقاته التي تشكل 98٪ من الدخل القومي مع الأخذ بالاعتبار الظروف المتداعية في وطننا العربي والتزامات الدولة نحوها، معتبرا أن الإقدام على هذه الخطوة أمر غير مقبول. واعتبر الدويش أن ما قام به المسؤولون في وزارة الكهرباء من رفع التسعيرة يتساوى مع الإضراب النفطي من حيث الضرر، إذ إن الزيادة لا مبرر لها، حيث إن تكلفة الوقود على الدولة قد انخفضت 70٪ من أسعار الوقود الممولة لمحطات الكهرباء والماء.

نقابة التأمينات تتضامن مع عمال النفط المضربين

قالت رئيسة نقابة العاملين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية منال الرشيدي: انه نظرا لأهمية القطاع النفطي ومن باب المسؤولية الواجبة على كل من الحكومة ومجلس الامة وتجاهلهم للكثير من الحقوق العمالية، فانه يؤسف نقابة العاملين بالمؤسسه العامة للتامينات الاجتماعية وبشدة ما آلت إليه الامور ومماطلة اصحاب القرار في مراعاة مطالبات اتحاد نقابات العاملين في القطاع النفطي والتي تهدف للمحافظة على حقوق العاملين التابعين لها وعدم السماح بانتقاص هذه الحقوق، وذلك بسبب القرارات غير المدروسة والصادرة منهم ومخالفتهم للقانون.

وتحدثت الرشيدي في بيان صحافي اصدرته امس عن استخدام الحكومة وأصحاب القرار لاسلوب التهديد والوعيد في محاولة اضعاف عزيمة المضربين وثنيهم عن الالتفاف حول نقاباتهم، قائله: «نستنكر بشدة هذه التصريحات الصادرة منهم بعدم مشروعية الإضراب، حيث يخالف ذلك ما جاء في تقرير اللجنة المعنية في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وذلك في التقرير الصادر من اللجنة بتاريخ 2010/3/31 والذي اقرت فيه حكومة الكويت بشرعية الإضراب وتعتبر الاتفاقيات الموقعة عليها الكويت في الامم المتحدة وما جاء بها تسمو على القانون في الدولة وذلك وفقا للقانون الدولي العام ووفقا لما نص عليه الدستور الكويتي». واشارت الى ان هناك امثلة لإضرابات حدثت بالكويت وأشادت بها الحكومة وهي إضراب العاملين بالمصارف 1975، وإضراب العاملين بقطاع الانتاج لرجال الاطفاء في شركة النفط عام 80ـ81، وايضا إضراب عمال شركة النفط 94، وإضراب البترول الوطنية عام 97.

وآخر هذه الإضرابات كان إضراب العاملين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عام 2014 والذي استمر لمدة شهرين كاملين، واعتبر الإضراب الاطول في الوطن العربي ووقفت الحكومة والمجلس موقف المتفرج دون الاحساس بالمسؤولية نحو ما يكفل حقوق العاملين بالمؤسسة وقيامهم بعكس ذلك نحو تهديد الموظفين من خلال وزير المالية وأصحاب القرار كمحاولة ثني النقابة والموظفين عن الاستمرار بإضرابهم وعدم المطالبة بحقوقهم، بالاضافة الى إطلاق الكثير من التصريحات غير الصحيحة وإعطاء وعود زائفة للموظفين للتشكيك في مصداقية النقابة وزعزعة ثقتهم بالالتفات حول النقابة.